● أخبار قصيرة

مذكرة تفاهم للتعاون بين بورصة الطاقة الإيرانية وبورصة سانت بطرسبرغ

تمّ توقيع مذكرة تفاهم للتعاون بين بورصة الطاقة الإيرانية وبورصة سانت بطرسبرغ الدولية للطاقة على هامش الفعالية الدولية «أسبوع الطاقة الروسي ٢٠٢٥».
وحضر الحدث كبار المسؤولين ومديري شركات الطاقة الكبرى والمؤسسات الاقتصادية الدولية. ومثّل بورصة الطاقة الإيرانية في هذه الفعالية مديرها العام برفقة وفد من البورصة، حيث شارك في جلسة تخصصية بعنوان «إنشاء أنظمة وطنية ودولية لمؤشرات أسعار النفط الخام وقطاع الطاقة؛ من عدم الشفافية إلى الاعتماد الموثوق»، التي نُظمت بالتعاون مع بورصة سانت بطرسبرغ.
وخلال الاجتماع، تمّ استعراض إمكانات التعاون بين البورصتين لتطوير مؤشر أسعار موثوق في قطاع الطاقة، بهدف التقليل من آثار التسعير عبر الوكالات الغربية وزيادة الشفافية وكفاءة الأسواق الإقليمية للطاقة. ووفقاً لمذكرة التفاهم، اتفق الطرفان على تسهيل والإسراع بالإجراءات اللازمة لتداولات مشتركة في مجال الطاقة، وتسجيل وقبول المشاركين المتبادل في أسواق البورصتين، وتنفيذ برامج تدريبية وبحثية مشتركة، وتبادل الخبرات الفنية والتطبيقية، بما يعزز التعاون الإقليمي في سوق الطاقة.

طهران وطاشقند تجريان مشاورات لتعزيز التعاون الزراعي

أجرى سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية في طاشقند، الجمعة، خلال اجتماع مع وزير الزراعة الأوزبكي، مشاورات حول تعزيز التعاون في مجال الزراعة.
وشرح محمد علي إسكندري، في هذا اللقاء، إمكانيات إيران في مختلف المجالات الزراعية، وقال: إن الوثائق والتفاهمات القائمة، وخارطة الطريق لتطوير التعاون التي وُقّعت خلال الزيارة الأخيرة لرئيس وزراء أوزبكستان إلى طهران، وموافقات اللجنة الاقتصادية المشتركة، قد أتاحت إمكانيات كبيرة لتطوير وتعميق العلاقات التجارية والاقتصادية. من جانبه، شرح وزير الزراعة الأوزبكي أحدث الإجراءات والبرامج والإنجازات في مجال التعاون الثنائي، وزيادة حجم التجارة، ودور القطاع الزراعي في ازدهار التعاون الثنائي.

إيران تشارك في اجتماع مفوضي مجموعة D٨ في باكو

ستشارك الجمهورية الإسلامية الإيرانية في اجتماع مفوضي مجموعة الدول النامية الثماني D٨ في باكو.
وقال نائب وزير الخارجية للشؤون الاقتصادية: استمرارًا لمشاركتها الفاعلة في الآليات الاقتصادية متعددة الأطراف، ستشارك إيران في اجتماع مفوضي مجموعة الدول النامية الثماني D٨ في باكو، والذي سيعقد لإعداد جدول أعمال الاجتماع الوزاري في مصر.
وانضمت جمهورية أذربيجان إلى مجموعة الدول النامية الثماني D٨ العام الماضي، بصفتها العضو التاسع في هذه المجموعة من الدول الإسلامية النامية، وتستضيف فعاليات المنظمة هذا الأسبوع.

الدبلوماسية التجارية تؤدي إلى فتح أبواب التصدير والاستيراد أمام الصناعيين والتجّار

صادرات إيران غير النفطية تنمو بنسبة ١٢٪ والواردات تنخفض ١٪

تعزيز علاقات إيران مع الدول المجاورة وتنفيذ الاتفاقيات التجارية مع أوراسيا ومجموعة بريكس مهّد طريقاً جديداً لتطوير الصادرات الإيرانية

الوفاق/ أدّت الدبلوماسية التجارية في الحكومة الرابعة عشرة إلى فتح أبواب التصدير والاستيراد أمام الصناعيين والتجار؛ حيث يُعد النمو بنسبة ١٢٪ في الصادرات وانخفاض الواردات بنسبة ١٪ من أهم إنجازات وزارة الصناعة والتعدين والتجارة.
وتظهر إحصائيات التجارة وصول الصادرات غير النفطية من ٥٠ إلى ٥٦ مليار دولار خلال عام من نشاط الحكومة الرابعة عشرة من شهر يوليو العام الماضي حتى الآن. وتعود الحصة الأكبر من الصادرات إلى الصناعات البتروكيماوية والمشتقات النفطية بقيمة ٢٧ ملياراً و٢٠٠ مليون دولار، وقطاع المناجم والصناعات المعدنية بقيمة ١٣ ملياراً و٥٠٠ مليون دولار. كما تبلغ حصة القطاع الصناعي ٨ مليارات و٨٠٠ مليون دولار، وقطاع الزراعة ٦ مليارات و١٠٠ مليون دولار من الصادرات غير النفطية.
ويبيّن تحليل اتجاهات التصدير والاستيراد على مدى أربع سنوات أن الواردات ارتفعت من ٥٦ مليار دولار في يوليو ٢٠٢١ إلى ٦٢ مليار دولار في يوليو ٢٠٢٥. وعلى الرغم من أن اتجاه الواردات كان تصاعدياً خلال هذه السنوات، إلا أنه في الحكومة الرابعة عشرة انخفضت الواردات من ٦٤ إلى ٦٢ مليار دولار، مسجلة اتجاهًا تنازلياً.
كما يشير تحليل صادرات المنتجات المعدنية ومعالجة سلسلة القيمة للصلب إلى أن صادرات ٢٣ مليون طن العام الماضي نتجت عن اختلال في التوازن أدى إلى فقدان فرصة إكمال السلسلة وإمكانية زيادة الصادرات بأربعة مليارات دولار. ويتجاوز إجمالي قيمة المنتجات المعدنية المنتجة والمباعة في البلاد ٣٥ مليار دولار، مما أسفر عن ١٤ مليار دولار من الصادرات غير النفطية وتقليل اعتماد البلاد على استيراد المواد الخام للصناعات الأخرى.

التحرك نحو دبلوماسية تجارية نشطة وذكية

يتمثل نهج وزارة الصناعة والتعدين والتجارة ومنظمة تنمية التجارة في تجاوز السلبية والتحول نحو دبلوماسية تجارية نشطة وذكية. وقد مهد تطوير علاقات إيران مع الدول المجاورة وتنفيذ الاتفاقيات التجارية مع أوراسيا ومجموعة بريكس طريقاً جديداً لتطوير الصادرات. وتمّ إنشاء سوق أوراسيا الجديدة والإدارة الذكية لتداعيات العقوبات ليس على أساس التجربة والخطأ؛ لكن بناءً على تحليلات دقيقة من قبل فرق متخصصة للمشهد العالمي، مما فتح طريقاً لإيران نحو الأسواق العالمية.

اتفاقية التجارة الحرّة بين إيران والاتحاد الأوراسي

يتألف الاتحاد الاقتصادي الأوراسي من بيلاروسيا، كازاخستان، روسيا، قيرغيزستان، وأرمينيا، حيث تمّ وضع حجر الأساس لهذا الاتحاد قبل حوالي ١٠ سنوات. ودخلت اتفاقية التجارة الحرة بين إيران والاتحاد الاقتصادي الأوراسي حيز التنفيذ بدءاً من شهر أبريل/ مايو ٢٠٢٥. ووفقاً لذلك، يتم تداول حوالي ٨٧٪ من البضائع المتبادلة بين إيران والدول الخمس الأعضاء بمعاملة جمركية صفرية.
وستجلب هذه الاتفاقية ازدهاراً في التجارة الخارجية، وخفض التكاليف الجمركية والتصديرية في القطاعات الزراعية، والسلع الصناعية والطاقة، ومزايا استثمارية، وزيادة القدرة التنافسية للسلع الإيرانية. وبعد تنفيذ اتفاقية التجارة الحرّة بين إيران والاتحاد الاقتصادي الأوراسي، تعمل غرفة التجارة الإيرانية، كممثل للقطاع الخاص، على تنفيذ قضايا مهمة مثل عقد الاجتماعات والدورات المتخصصة، وتعزيز الخدمات اللوجستية والنقل، والتنسيق في المعايير والاعتراف المتبادل بها، وإنشاء منصة مشتركة للمعلومات التجارية، ودعم بناء الشبكات والتسويق، وتقديم التسهيلات المالية والاستشارية، والتدريب ورفع القدرات البشرية، وتنفيذ قواعد المنشأ بدقة وتبسيطها، وآلية حل النزاعات التجارية بين التجار الإيرانيين والأجانب. ونظّمت منظمة تنمية التجارة، كهيئة مسؤولة عن التجارة في البلاد، مؤتمرات تعريفية للتجار حول اتفاقية التجارة الحرة بين إيران والاتحاد الاقتصادي الأوراسي في ١٥ محافظة، وقدّمت التفسيرات اللازمة حول هذه الاتفاقية لآلاف التجار والناشطين الاقتصاديين. وتُظهر إحصائيات هذه المنظمة أن صادرات إيران إلى أوراسيا زادت بنسبة ٢٢٪ في الأشهر الأربعة الأولى من هذا العام مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي، لتصل إلى رقم ملحوظ بلغ ٥٣٢ مليون دولار.
واستمراراً للسياسات التجارية، أصبحت تشكيلة البضائع المصدّرة أكثر تنوعاً، وزادت حصة صادرات المنتجات ذات القيمة المضافة العالية من خلال زيادة الإنتاج والاستثمار في المجال المعدني والصناعات العامة.

إحياء المجلس الأعلى لتنمية الصادرات غير النفطية

يُعدّ إحياء المجلس الأعلى لتنمية الصادرات غير النفطية، وإعداد مسودة الوثيقة الاستراتيجية للقطاع الصناعي، وتعزيز سلاسل القيمة الوطنية، وتقوية عملية التوحيد القياسي وتحسين جودة البنود الإحصائية، وإعداد وتعميم المبادئ التوجيهية للحصول على ضمانات بنكية لزيادة السقف الائتماني للبطاقة التجارية لاستيراد وتصدير البضائع وفقاً لأنظمة مجلس الوزراء، وإعداد واعتماد لائحة تنفيذ قانون تنظيم ومراقبة التجارة الحدودية من قبل مجلس الوزراء، من أهم الإجراءات في مجال التجارة.

تقليل الحواجز والمبادئ التوجيهية المعيقة للصادرات

يمكن أن يساهم إحياء المجلس الأعلى لتنمية الصادرات غير النفطية في تسهيل تطوير الصادرات من خلال القضاء على المشكلات وخلق تنسيق أكبر بين المنظمات والهيئات المسؤولة عن تنمية التجارة. والهدف من إحياء المجلس هو تقليل الحواجز والمبادئ التوجيهية المعيقة في مجال الصادرات، والتركيز على مشاكل القطاع الخاص، والسعي لإزالة القيود ودعم المصدرين.
يمتلك هذا المجلس صلاحيات ومكانة مهمة في الاقتصاد الوطني وصياغة السياسات الكلية، مما يمنحه القدرة على لعب دور حاسم وفعال في تنظيم السياسات التجارية في مجال الصادرات وتحقيق الأهداف الكلية للصادرات غير النفطية للبلاد، مع الحفاظ على الصلاحيات السابقة.
ويمكن أن يشكل إحياء هذا المجلس خطوات فعالة في عملية تنفيذ الاتفاقيات التجارية مثل أوراسيا وبريكس والتفاعل مع الدول المجاورة، لتسهيل الصادرات وتحسين وضع التجارة الخارجية للبلاد؛ بالإضافة إلى ذلك، فإن أهم هيئة إلى جانب وزارة الصناعة والتعدين والتجارة هي وزارة الشؤون الاقتصادية والمالية والبنك المركزي، والتي يمكن من خلال تنظيم تخصيص العملة الصعبة أن تحل مشكلات التصدير والاستيراد وتفك عقدة مشاكل التجار ورجال الأعمال.

وفد اقتصادي من كردستان العراق: نسعى لتوسيع التعاون مع إيران

أعلن وفد من الناشطين الاقتصاديين من إقليم كردستان العراق رغبتهم في تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية مع إيران، خاصة محافظة كرمانشاه (غرب إيران)، باعتبارها جارة للإقليم.
وأقيم المعرض الدولي الأول لإمكانيات التصدير لمحافظة كرمانشاه في الفترة من ١٤ إلى ١٧ أكتوبر/ تشرين الأول، بمشاركة ٣٥ وحدة تصنيع رائدة ومجموعة من رجال الأعمال ورؤساء غرف التجارة والوفود التجارية من إقليم كردستان العراق.
وتفقّد المعرض وفدٌ من الناشطين الاقتصاديين من إقليم كردستان العراق، حيث أكد الوفد تطوير وتوسيع الأنشطة الاقتصادية والتجارية مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، خاصة محافظة كرمانشاه، باعتبارها محافظة مجاورة للإقليم.
وقال رئيس هيئة مستوردي ومصدّري إقليم كردستان العراق مصطفى شيخ عبدالرحمن: إنّ الهدف من زيارة الوفد الاقتصادي الإقليمي إلى محافظة كرمانشاه هو تطوير التعاون التجاري والتواصل المباشر مع المنتجين والمصدرين في المحافظة. وأضاف: نُفّذت هذه الزيارة بحضور نخبة من الناشطين الاقتصاديين في إقليم كردستان العراق في مجالات الزراعة والأغذية والبناء والصناعات ذات الصلة. وتابع: إن هدفنا الرئيسي من حضور هذا المعرض هو التعرف على الإمكانيات والقدرات الصناعية والإنتاجية لمحافظة كرمانشاه، واستكشاف وبحث مجالات التعاون المشترك في مختلف المجالات الاقتصادية.
وأشار مصطفى شيخ عبدالرحمن إلى أهمية كرمانشاه في التبادل التجاري بين الجانبين، وقال: كرمانشاه مدينة صناعية تتمتع بإمكانيات كبيرة في إنتاج سلع عالية الجودة، لاسيما في قطاع الأغذية، ويمكنها أن تلعب دوراً مهماً في تطوير العلاقات الاقتصادية بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وإقليم كردستان العراق. وأكد: نحن مهتمون بتوسيع علاقاتنا التجارية مع إيران، خاصة محافظة كرمانشاه، والاستفادة من الإمكانيات المشتركة لزيادة التبادلات الاقتصادية.
من جانبه، صرّح عضو هيئة ممثلي غرفة تجارة السليمانية في العراق: تتمتع منتجات وبضائع محافظة كرمانشاه بمستوى عالٍ من الجودة وتكنولوجيا التصنيع، وتلبي احتياجات سوق إقليم كردستان العراق. وأضاف أحمد كلاري: كانت زيارتنا إلى محافظة كرمانشاه مثمرة وقيمة للغاية، حيث تعرفنا عن كثب على الإمكانيات والقدرات المتنوعة للمنتجين والصناعات في هذه المحافظة.

خراسان الجنوبية.. محورٌ لتنمية التعاون الاقتصادي بين إيران وأفغانستان

أشار المدير العام لشؤون جنوب آسيا بوزارة الخارجية، في معرض إشارته إلى الموقع الاستراتيجي لمحافظة خراسان الجنوبية في التجارة مع أفغانستان، إلى ضرورة تجاوز الرؤى الفئوية وتوفير أساس لتفاعلات اقتصادية مستدامة بين البلدين.
وصرّح محمد رضا بهرامي، السبت، خلال قمة تنمية التعاون الإيراني - الأفغاني: عُقدت هذه القمة تماشيًا مع السياسات الكلية للجمهورية الإسلامية الإيرانية ووزارة الخارجية لتوسيع التعاون الاقتصادي مع الدول المجاورة، خاصة أفغانستان.
وشكر بهرامي محافظ خراسان الجنوبية على سعيه الجاد لتطوير العلاقات التجارية مع الدول المجاورة، وقال: هذه هي القمة الإقليمية الثانية في إطار برنامج الدبلوماسية الإقليمية لوزارة الخارجية، والذي يُعقد بهدف تطوير التعاون الإقليمي.
وفي إشارة إلى الموقع الاستراتيجي لمحافظة خراسان الجنوبية في مجال الترانزيت والتجارة مع أفغانستان، قال بهرامي: يمر حوالي ٤٠٪ من نقل البضائع بين إيران وأفغانستان عبر هذه المحافظة؛ ومع اكتمال طريق فراخ مرز، ستزداد حصة خراسان الجنوبية في هذا المجال.
وفي إشارة إلى قدرات إيران في تصدير الخدمات الفنية والهندسية، قال: تتمتع بلادنا بمزايا كبيرة على أفغانستان في هذا المجال، ويمكنها أن تلعب دورًا في إعادة بناء البنية التحتية للبلاد.
واعتبر بهرامي ميناء تشابهار رمزًا للتكامل الإقليمي، وأضاف: يمكن لميناء تشابهار أن يلعب دورًا محوريًا في تطوير العلاقات الاقتصادية بين إيران وأفغانستان.
وفي إشارة إلى اختلال الميزان التجاري بين إيران وأفغانستان، صرّح: في العام الماضي، سجلت صادرات إيرانية إلى أفغانستان بقيمة ٢/٥ مليار دولار تقريبًا، بينما انخفضت وارداتها منها إلى أقل من ١٠٠ مليون دولار.
كما تؤكد السلطات الأفغانية على ضرورة تحقيق توازن تجاري، وستعمل وزارة الخارجية بالتنسيق مع الجهات الأخرى لتحقيق هذا الهدف.
وأشار إلى نقص البنية التحتية والطاقة من بين التحديات الرئيسية التي تواجه أفغانستان، وقال: يمكن لقطاع التعدين أن يُمهد الطريق للتعاون الاقتصادي المشترك والحد من اختلال الميزان التجاري، شريطة أن تسمح سياسات وقوانين البلاد بالاستثمار المشترك ونقل المعرفة التقنية.